المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
- قطاع الشؤون العامة والحكامة-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2021

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021..... 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج..... 11
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 13
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 15
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 18
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 19
برنامج 140 : دعم وقيادة..... 20
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 20
2. مسؤول البرنامج..... 20
3. المتدخلين في القيادة..... 20
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 21
برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون..... 30
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 30
2. مسؤول البرنامج..... 30
3. المتدخلين في القيادة..... 30
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 31
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 35
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 36
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 36

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 38

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 38

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 39

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

ووفقا للصلاحيات المخولة له، تبنى قطاع الشؤون العامة والحكامة رؤية استراتيجية مستوحاة من التوجيهات الملكية السامية ودستور سنة 2011 وكذا البرنامج الحكومي 2017-2021.

وترتكز هذه الرؤية الاستراتيجية على المحاور الرئيسية التالية:

- الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز المنافسة العادلة.

- تحسين نجاعة الأداء العمومي والرفع من وقعه على المواطنين من خلال تحسين تدبير السياسات العمومية.

يتمحور تنفيذ هذه الرؤية حول المحاور التالية:

I) اصلاح نظام المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة :

1- **اصلاح نظام المقاصة من خلال :**

- الاستمرار في دعم المواد الأساسية، غاز البوطان، السكر، الدقيق الوطني للقمح اللين،

- الشروع في الإصلاح التدريجي للدعم الموجه لبعض اصناف السكر،

- مواصلة التقليص التدريجي لحصيص الدقيق الوطني وتحسين استهداف المستفيدين،

- - ترشيد كلفة الدعم عبر مراجعة بنية أسعار السكر وغاز البوطان.

2- التقنين والمصادقة على الأسعار :

- مواصلة تقنين اسعار المواد والخدمات المنظمة اسعارها

3- تعزيز آليات المنافسة :

- القيام بأبحاث منافسة في بعض القطاعات ذات بعد محلي.

- تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة من طرف مجلس المنافسة

4- وضع نظام اليقظة حول الأسعار:

- تتبع تطور الأسعار والتموين وعمليات المراقبة،

- اعداد تقارير دورية حول وضعية الاسواق وتتبع الاسعار.

II) تحسين أداء السياسات والبرامج العمومية

وفقا لخلاصات المناظرة الوطنية الأولى للحكامة، فإن أهم التحديات الرئيسية التي تواجه تدبير الشأن العام. تكمن في ضعف التنسيق بين الفاعلين العموميين، الشيء الذي ينتج عنه عجز في الانسجام والتكامل والتقائية السياسات العمومية، مما يؤثر سلبا على نجاعتها وأثرها على المواطنين.

وعليه، وبناء على توصيات المناظرة الوطنية، أعد قطاع الشؤون العامة والحكامة بتنسيق مع جميع القطاعات العمومية، تصورا لتطوير حكامة السياسات العمومية ابتداء من صياغتها إلى تقييمها. يتمحور هذا التصور حول محورين أساسيين: مواءمة والتقائية السياسات العمومية وتطوير ممارسة التقييم في الإدارة العمومية.

واعتبارا لشساعة وتعقد إشكالية التقائية السياسات العمومية، فإن النهج المتبع هو البدء بمعالجة هذه الإشكالية بعدد محدود من المجالات الاستراتيجية ذات الطابع الأفقي والتي تتطلب تظافر جهود عدة فاعلين، والتوسع التدريجي لتغطية المجالات الاستراتيجية الاخرى مع ترصيد المكتسبات.

بالموازاة مع ذلك، من الضروري تطوير ممارسة تقييم السياسات العمومية داخل الإدارة العمومية، لا سيما من خلال بناء القدرات وتطوير وتوحيد الأدوات والدلائل المنهجية.

1. تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية:

- تفعيل اللجنة الوزارية للالتقائية وتقييم السياسات العمومية (إحداث اللجنة التقنية واللجن المختصة ووضع آليات الاشتغال).

- إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية وبرنامج العمل باعتماد مقاربة تشاركية مع الأطراف المعنية.

- التعاون مع وزارة الصحة لإدماج الصحة في مختلف السياسات العمومية المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة.

- التعاون مع وزارة الداخلية لتحسين الحكامة في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

2. مأسسة تقييم السياسات العمومية:

- وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية.
- مواكبة وتحسيس الفاعلين العموميين لتطوير التقييم الذاتي وتزويدهم بدلائل مرجعية في المجال

- مواصلة تنسيق عملية تتبع تنفيذ إطار -سنداي -للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.
- مواصلة تعزيز القدرات وطنيا ومحليا في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية.
- متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات الحكامة والرقابة الوطنية وهيئات الحكامة الدولية في مجال الحكامة.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

ووفقا للصلاحيات المخولة له، تبنى قطاع الشؤون العامة والحكامة رؤية استراتيجية مستوحاة من التوجيهات الملكية السامية ودستور سنة 2011 وكذا البرنامج الحكومي 2017-2021.

وترتكز هذه الرؤية الاستراتيجية على المحاور الرئيسية التالية:

- الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز المنافسة العادلة.

- تحسين نجاعة الأداء العمومي والرفع من وقعه على المواطنين من خلال تحسين تدبير السياسات العمومية.

يتمحور تنفيذ هذه الرؤية حول المحاور التالية:

I) اصلاح نظام المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة :

1- اصلاح نظام المقاصة من خلال :

- الاستمرار في دعم المواد الأساسية، غاز البوطان، السكر، الدقيق الوطني للقمح اللين،

- الشروع في الإصلاح التدريجي للدعم الموجه لبعض اصناف السكر،

- مواصلة التقليص التدريجي لحصيص الدقيق الوطني وتحسين استهداف المستفيدين،

- - ترشيد كلفة الدعم عبر مراجعة بنية أسعار السكر وغاز البوطان.

2- التقنين والمصادقة على الأسعار :

- مواصلة تقنين اسعار المواد والخدمات المنظمة اسعارها

3- تعزيز آليات المنافسة :

- القيام بأبحاث منافسة في بعض القطاعات ذات بعد محلي.

- تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة من طرف مجلس المنافسة

4- وضع نظام اليقظة حول الأسعار:

- تتبع تطور الأسعار والتموين وعمليات المراقبة،

- اعداد تقارير دورية حول وضعية الاسواق وتتبع الاسعار.

II) تحسين أداء السياسات والبرامج العمومية

وفقا لخلاصات المناظرة الوطنية الأولى للحكامة، فإن أهم التحديات الرئيسية التي تواجه تدبير الشأن العام. تكمن في ضعف التنسيق بين الفاعلين العموميين، الشيء الذي ينتج عنه عجز في الانسجام والتكامل والتقائية السياسات العمومية، مما يؤثر سلبا على نجاعتها وأثرها على المواطنين.

وعليه، وبناء على توصيات المناظرة الوطنية، أعد قطاع الشؤون العامة والحكامة بتنسيق مع جميع القطاعات العمومية، تصورا لتطوير حكامة السياسات العمومية ابتداء من صياغتها إلى تقييمها. يتمحور هذا التصور حول محورين أساسيين: مواءمة والتقائية السياسات العمومية وتطوير ممارسة التقييم في الإدارة العمومية.

واعتبارا لشساعة وتعقد إشكالية التقائية السياسات العمومية، فإن النهج المتبع هو البدء بمعالجة هذه الإشكالية بعدد محدود من المجالات الاستراتيجية ذات الطابع الأفقي والتي تتطلب تظافر جهود عدة فاعلين، والتوسع التدريجي لتغطية المجالات الاستراتيجية الاخرى مع ترصيد المكتسبات.

بالموازاة مع ذلك، من الضروري تطوير ممارسة تقييم السياسات العمومية داخل الإدارة العمومية، لا سيما من خلال بناء القدرات وتطوير وتوحيد الأدوات والدلائل المنهجية.

1. تعزيز الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية:

- تفعيل اللجنة الوزارية للالتقائية وتقييم السياسات العمومية (إحداث اللجنة التقنية واللجن المختصة ووضع آليات الاشتغال).

- إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية وبرنامج العمل باعتماد مقاربة تشاركية مع الأطراف المعنية.

- التعاون مع وزارة الصحة لإدماج الصحة في مختلف السياسات العمومية المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة.

- التعاون مع وزارة الداخلية لتحسين الحكامة في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

2. مأسسة تقييم السياسات العمومية:

- وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية.
- مواكبة وتحسيس الفاعلين العموميين لتطوير التقييم الذاتي وتزويدهم بدلائل مرجعية في المجال .
- مواصلة تنسيق عملية تتبع تنفيذ إطار -سنداي -للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.
- مواصلة تعزيز القدرات وطنيا ومحليا في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية.
- متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات الحكامة والرقابة الوطنية وهيئات الحكامة الدولية في مجال الحكامة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)	% مشروع قانون المالية لسنة 2021/ قانون المالية للسنة 2020
الموظفون	30 640 000	31 355 000	2,33
المعدات والنفقات المختلفة	20 365 000	19 606 000	-3,73
الاستثمار	1 000 000	1 000 000	-
المجموع	52 005 000	51 961 000	-0,08

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	31 355 000					
المعدات والنفقات المختلفة	19 606 000	-	-			
الاستثمار	1 000 000	-	-			
المجموع	51 961 000	-	-	1 000 000	-	52 961 000

- إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)			% مشروع قانون المالية للسنة 2021 / قانون المالية للسنة 2020
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم وقيادة	50 505 000	31 355 000	19 606 000	-	0,9
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون	1 500 000	-	-	1 000 000	-33,33
المجموع	52 005 000	31 355 000	19 606 000	1 000 000	-0,08

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم وقيادة	-
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون	-
	-

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
دعم وقيادة	50 961 000	-	-	-	-	50 961 000
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون	1 000 000	-	-	1 000 000	-	2 000 000
المجموع	51 961 000	-	-	1 000 000	-	52 961 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 140 : دعم وقيادة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الوقاية والحماية من انتشار جائحة فيروس كورونا	65 000	-	65 000
تحديث مصالح الوزارة وتطوير الكفاءات	19 541 000	-	19 541 000

برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
حكامة السياسات العمومية	-	1 000 000	1 000 000

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 7: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022, 2021) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
نفقات الموظفين	30 640 000	36 184 000	31 355 000	33 357 000	32 748 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	20 365 000	25 674 000	19 606 000	19 606 000	19 606 000
نفقات الاستثمار	1 000 000	5 370 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
المجموع	52 005 000	67 228 000	51 961 000	53 963 000	53 354 000

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000

- جدول 9 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون					
الميزانية العامة	1 500 000	5 301 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	1 000 000	1 000 000	1 000 000
دعم وقيادة					
الميزانية العامة	50 505 000	61 927 000	50 961 000	52 963 000	52 354 000

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
دعم وقيادة					
الوقاية والحماية من انتشار جائحة فيروس كورونا	-	-	65 000	65 000	65 000
تحديث مصالح الوزارة وتطوير الكفاءات	19 865 000	25 743 000	19 541 000	19 541 000	19 541 000
دعم المهام	30 640 000	36 184 000	31 355 000	33 357 000	32 748 000
الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون					
حكامة السياسات العمومية	-	-	-	-	-
حكامة السياسات العمومية	1 000 000	2 500 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
التعاون الدولي مع شركاء التنمية	500 000	2 801 000	-	-	-
مشروع دعم إعمال الإطار الجديد للحكامة	-	-	-	-	-
المنافسة والأسعار والمقاصة	-	-	-	-	-

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
140 : دعم وقيادة مسؤول البرنامج : مدير الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات	هدف 140 - 1 : تحديث وسائل التدبير	مؤشر 1.1.140 : معدل توافر النظام المعلومات	
		مؤشر 2.1.140 : نسبة النجاعة المكتبية	
	هدف 140 - 2 : تطوير الكفاءات وترشيد تدبير الموارد البشرية	مؤشر 1.2.140 : نسبة الولوج إلى التكوين	مؤشر 1.1.2.140 : نسبة ولوج النساء للتكوين
		مؤشر 2.2.140 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
	هدف 140 - 3 : وضع اطار عمل بيئي بالوزارة	مؤشر 1.3.140 : نسبة تجديد حظيرة السيارات وفق معايير بيئية	
		مؤشر 2.3.140 : نسبة البنايات التي تعتمد نظام إيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا و أيام العطل و عطل نهاية الاسبوع	
	هدف 140 - 4 : التحكم في النفقات اللوجستيكية	مؤشر 1.4.140 : نسبة النجاعة اللوجستيكية	
122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون مسؤول البرنامج : مدير مديرية الحكامة	هدف 122 - 1 : السهر على احترام قواعد المنافسة وتتبع أسعار المواد والخدمات المقننة	مؤشر 1.1.122 : عدد القرارات التنظيمية المعدة	
		مؤشر 2.1.122 : عدد تدخلات باحثي المنافسة التابعين لمديرية المنافسة و الأسعار	
	هدف 122 - 2 : تحسين حكامة السياسات العمومية	مؤشر 1.2.122 : : عدد المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية	
		مؤشر 2.2.122 : عدد المجالات الاستراتيجية التي تمت بشأنها دراسة إشكالية الالتقائية	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 140 : دعم وقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- تقديم الدعم اللازم لمهام الوزارة؛
- تحديث الوزارة من خلال التحسين المستمر لظروف العمل؛
- تحديث وسائل وآليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي للوزارة؛
- التدبير الحديث والفعال للموارد البشرية؛
- تثمين وتطوير الكفاءات البشرية للوزارة عبر التكوين المستمر؛
- وضع هندسة حقيقية للتكوين المستمر؛
- تعزيز اليقظة القانونية والتنظيمية.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات

3. المتدخلين في القيادة

مدير مديرية الحكامة

مدير مديرية التعاون الدولي

مدير مديرية المنافسة والاسعار وتنمية الاستثمار

مدير مديرية الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.140: تحديث وسائل التدبير

المؤشر 1.1.140 : معدل توافر النظام المعلومات

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	98	99	99	99	-	99	2022

- توضيحات منهجية

يمكن هدا المؤشر من تقييم توافر الخدمات المقدمة من قبل النظام المعلوماتي للوزارة. ويتعلق الأمر بأربعة أنواع من الخدمات:

- البنية التحتية (S1)؛
- الخدمات الالكترونية (S2)
- المراسلات الإلكترونية (S3)؛
- الويب (S4).
- البوابة الداخلية (S5)؛

يتم احتساب معدل توافر النظام المعلوماتي استنادا إلى معدل كل نوع من الخدمة (TSI). وذلك على النحو التالي: somme TSi/n

يتم احتساب TSi بناء على عدد ومدة التعطيل المسجلة لكل نوع من الخدمة.

- البسط : somme TSi

- المقام : n يمثل عدد أنواع الخدمات التي يوفرها النظام المعلوماتي.

و هذا المؤشر سيمكن قسم النظام المعلوماتي من :

- توقع تطور احتياجات الوزارة من الموارد المعلوماتية (الأجهزة والبرامج)؛
- تخطيط وجدولة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية؛
- تجنب الضغط الزائد وخاصة أثناء فترات الذروة لنشاط الوزارة؛
- ضمان جودة الخدمات المقدمة.

- مصادر المعطيات

يتم جمع وتحليل المعلومات من خلال عمليتي الرصد ومراقبة البنية التحتية للنظام المعلوماتي.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر
- تعليق

سيساهم هذا المؤشر في ضبط مستوى الخدمات المعلوماتية المقدمة بشكل موضوعي وعلمي كما سيساهم في تحسين جودة الخدمات واستمراريتها وأمنها، من اجل توفيرالوسائل المعلوماتية الكافية لإنجاح مختلف أوراش الوزارة.

ملاحظة

- يتم احتساب هذا المؤشر على أساس خمس سنوات (المتوسط الاستهلاكي للمعدات)
- تكاليف الوصول إلى الإنترنت والاستضافة غير محتسبة.

المؤشر 2.1.140 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	3 200	3 000	2 500	2 500	-	2 500	2022

- توضيحات منهجية

وحدة القياس : تكلفة بالدرهم لكل جهاز (درهم/جهاز)

يقاس هذا الهدف من خلال تكلفة النجاعة المكتبية (CEB). ويستند احتساب هذا المؤشر لمتوسط التكلفة السنوية للنفقات المكتبية على العدد الاجمالي لحضيرة الأجهزة.

- مصادر المعطيات

الصفقات وسندات الطلب المخصصة لشراء الاجهزة (الحواسيب والطابعات وغيرها من التجهيزات) والنفقات المتعلقة بتكلفة المستهلكات المكتبية وتكلفة الصيانة المتوفرة من خلال النظام المعلوماتي للوزارة ومنظومة التدبير المندمج للنفقات (GID).

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تبقى التكلفة السنوية لنفقات المكتبيات مرتبطة بكيفية إستغلال التجهيزات المتوفرة وطرق صيانتها وخصوصياتها التقنية.

- تعليق

يتأثر سعر الشراء بالتطور التكنولوجي للمعدات المكتبية وبتغيير سعر صرف العملة ، ويجب أن يأخذ منحى الانخفاض.

الهدف 2.140: تطوير الكفاءات وترشيد تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.2.140 : نسبة الولوج إلى التكويـن

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الولوج إلى التكويـن		%	42	-	50	52	54	60	2025
المرأة	نسبة ولوج النساء للتكوين	%	40	-	43	44	44	44	2022

- توضيحات منهجية

يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة على عدد الموظفين. وبالرغم من مشاركته في عدة تكوينات، لا يحتسب المستفيد إلا مرة واحدة.

- مصادر المعطيات

- لوحة القيادة الخاصة بمصلحة التكوين؛

- قاعدة بيانات مصلحة تدبير الموارد البشرية؛

- تقارير دورات التكوين المنجزة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار دورات التكوين عن بعد ولا المعايير التي تهدف إلى تقييم جودة التكوين ومعرفة مدى تأثيره على كفاءات الموظف ومردوديته.

- تعليق

يتيح هذا المؤشر إمكانية إجراء مقارنات بين مختلف فئات الموظفين من حيث الولوج إلى التكوين كما يسمح بتحديد معدل المستفيدين من مختلف دورات التكوين أو ورشات وندوات وطنية أو دولية تمكنهم من اكتساب وتطوير معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم العلمية والمهنية.

المؤشر 2.2.140 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	3	2,50	2	2	-	2	2022

- توضيحات منهجية

يتم قياس هذا الهدف بمؤشر كفاءة تدبير الموارد البشرية(IEGRH) ، ويتم احتساب هذا الأخير بقسمة عدد الموظفين الذين يباشرون مهام تدبير الموارد البشرية (effectifs gérants) على مجموع موظفي الوزارة (effectifs gérés)

IEGRH = (effectifs gérants / effectifs gérés) * 100

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الموظفين الذين يباشرون مهام تدبير الموار البشرية المتمثلة ضمن الوظائف الرئيسية الأربعة:

- التدبير الاداري؛
- التكوين المستمر؛
- متابعة ظروف العمل؛
- الاشراف على قسم تدبير الموارد البشرية.

- مصادر المعطيات

قاعدة بيانات الموظفين المتوفرة بقسم تدبير الموارد البشرية.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية رهين بسياسة التكوين المستمر وبفعالية وتوافر الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية.

- تعليق

تطور مؤشر فعالية الموارد البشرية يجب أن يتخد منحى الإنخفاض، وذلك إنسجاما مع التوجهات الإستراتيجية لسياسة الموارد البشرية بالوزارة على المدى المتوسط والبعيد، والتي ترمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاولة لوظائف تدبير الموارد البشرية والتكوين مع تعزيز المهام الأساسية للوزارة.

ومن أجل ذلك ستعمل الوزارة على تقوية النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الموارد البشرية.

الهدف 3.140: وضع اطار عمل بيئي بالوزارة

المؤشر 1.3.140 : نسبة تجديد حظيرة السيارات وفق معايير بيئية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%		4	10	10	-	10	2022

- توضيحات منهجية

البسط: عدد السيارات التي تحترم معايير البيئة

المقام: مجموع عدد سيارات حضيرة السيارات

- مصادر المعطيات

المعطيات المتوفرة لدى الوحدة المكلفة بتدبير حضيرة السيارات بمصلحة اللوجستيك بالوزارة

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

حسب الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية وأنواع السيارات المتوفرة بالسوق ومدى استجابتها للمتطلبات التقنية المعبر عنها من طرف الوزارة

- تعليق

يظل تحقيق الوقع المنتظر من هذا المؤشر رهين بالاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء السيارات وفق معايير بيئية ومدى احترام البرنامج الموضوع لهذا الغرض وأنواع السيارات المتوفرة بالسوق ومدى استجابتها للمتطلبات التقنية للوزارة عند اقتناءها.

المؤشر 2.3.140 : نسبة البنايات التي تعتمد نظام إيقاف تشغيل أجهزة الكمبيوتر ليلا و أيام العطل و عطل نهاية الاسبوع

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	80	100	-	100	2022

- توضيحات منهجية

تعداد المباني التي تعتمد نظاما آليا لإيقاف تشغيل أجهزة الكومبيوتر ليلا، و في العطل و في عطل نهاية الأسبوع.

- مصادر المعطيات

تعداد المعطيات عن المباني التي تعتمد نظاما آليا لإيقاف تشغيل أجهزة الكومبيوتر ليلا، و في العطل و في عطل نهاية الأسبوع

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تعليق

يتدرج هذا المؤشر ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030

الهدف 4.140: التحكم في النفقات اللوجستيكية

المؤشر 1.4.140 : نسبة النجاعة اللوجستيكية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/شخص	-	-	2 500	2 100	-	2 100	2022

- توضيحات منهجية

تم اعتماد المؤشرعبر تقييم مختلف المعدات اللوجستيكية الخاصة بالقطاع، ارتباطا بعدد المزاولين بها.

البسط: المبلغ بالدرهم

المقام: مجموع تكاليف اللوجستيك يؤخد بعين الإعتبار تكاليف مايلي:

- لوازم المكتب و الأوراق

- لوازم المعلوميات

-طبع الوثائق

-صيانة وإصلاح عتاد المكتب

- مصادر المعطيات

  - النظام المندمج لتدبير النفقات

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تعليق

لقد تم وضع هذا المؤشر الجديد ابتداء من سنة 2021 بغاية توحيد وانسجام مؤشرات الدعم لمختلف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي :

- السهر على احترام قواعد المنافسة والحفاظ على القوة الشرائية عبر وضع السياسات المناسبة في مجالات الأسعار والدعم
- تحسين انسجام والتقائية السياسات العمومية للرفع من فعاليتها ونجاعتها ووقعها على المواطنين.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

2. مسؤول البرنامج

مدير مديرية الحكامة

3. المتدخلين في القيادة

مدير مديرية الحكامة

مدير مديرية المنافسة والاسعار وتنمية الاستثمار

مدير الموارد والشؤون القانونية ونظم المعلومات

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.122: السهر على احترام قواعد المنافسة وتتبع أسعار المواد والخدمات المقننة

المؤشر 1.1.122 : عدد القرارات التنظيمية المعدة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	8	12	13	14	15	15	2025

- توضيحات منهجية

ينبثق عن كل عملية متعلقة بتنظيم الأسعار او مراقبة أو تموين الأسواق او اصلاح السلاسل المدعمة (نص تشريعي او تنظيمي)

- مصادر المعطيات

النصوص القانونية التي تصدرها الوزارة

- حدود و نقاط ضعف المؤشر
- تعليق

تطبيق قانون حرية الأسعار والمنافسة يعتمد أيضاعلى مدى فعالية أداء مجلس المنافسة.

المؤشر 2.1.122 : عدد تدخلات باحثي المنافسة التابعين لمديرية المنافسة و الأسعار

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	30	40	-	40	2022

- توضيحات منهجية

احتساب عدد البحوث المتعلقة بالمنافسة أو تكوين الأسعار أو الدراسات القطاعية أو عمليات التركيز التي تم إنجازها من طرف باحثي المنافسة

- مصادر المعطيات

مصالح مديرية المنافسة والاسعار وتنمية الاستثمار

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تتمثل حدود هذا المؤشر في اقتصاره على برنامج عمل سنوي لا يأخذ بعين الاعتبار الاحداث التي تقع خلال السنة او الاختلالات التي تظهر والظروف العامة للبلد والاقتصاد.

- تعليق

عدد العمليات المنجزة تدل على الحد الأدنى من العمل الميداني للتأكد من احترام القانون والسير العادي للسوق دون الاعتماد على التبليغات والشكايات

الهدف 2.122: تحسين حكامة السياسات العمومية

المؤشر 1.2.122 : : عدد المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون العالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	495	450	500	550	600	800	2025

- توضيحات منهجية

يتطلب تحسين حكامة السياسات العمومية، بالإضافة إلى وضع آليات وأدوات التنسيق والرصد والتقييم، بناء وتعزيز قدرات جميع الأطراف المعنية في مجال تدبير السياسات العمومية من الاعداد إلى التقييم.

هذا المؤشر يبين العدد الإجمالي لجميع المستفيدين من أنشطة تقوية القدرات في مجال حكامة السياسات العمومية. وقد تتخذ هذه الأنشطة أشكالا متعددة، كتنظيم زيارات لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في مجال حكامة السياسات العمومية مع الدول المتقدمة في هذا المجال وتنظيم دورات تكوينية في مجال تدبير السياسات العمومية لصالح المسؤولين عن المصالح المكلفة بوضع وتنفيذ وتتبع وتقييم هذه السياسات.

- مصادر المعطيات

الوثائق والبيانات المتوفرة بمديرية الحكامة بوزارة الشؤون العامة والحكامة

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتيح هذا المؤشر إمكانية رصد مساهمة المشروع في توفير الموارد البشرية المؤهلة لضمان إدارة أفضل للسياسات العمومية، لكنه لا يسمح بقياس التأثير على نجاعة الأداء العمومي.

- تعليق

تطور هذا المؤشر يجب أن يأخذ منحى الارتفاع .

المؤشر 2.2.122 : عدد المجالات الاستراتيجية التي تمت بشأنها دراسة إشكالية الالتقائية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	4	4	5	6	6	8	2025

- توضيحات منهجية

باعتبار شساعة مجال السياسات العمومية وتعقد إشكالية الالتقائية، فإن النهج المتبع هو البدء بمعالجة هذه الإشكالية بعدد محدود من المجالات الاستراتيجية ذات الطابع الأفقي والتي تتطلب تظافر جهود عدة فاعلين، والتوسع التدريجي لتغطية المجالات الاستراتيجية الاخرى مع ترصيد المكتسبات. ولهذه الغاية، تم لحد الأن تحديد أربعة مجالات ذات أولوية، وهي الحماية الاجتماعية، تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، وإدماج الصحة في جميع السياسات العمومية وحكامة المقاولات.

ويظهر هذا المؤشر العدد الإجمالي للمجالات الاستراتيجية التي تمت دراسة إشكالية الا لتقائية فيها واقتراح الإجراءات والتدابير الضرورية لمعالجة الاختلالات المرصودة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراسة إشكالية الا لتقائية في أي مجال، تتطلب مسلسلا طويلا من التشاور والتنسيق مع جميع الفاعلين، بدءا بجرد وتحديد المكاسب التي ينبغي ترصيدها ومكامن الضعف والتحديات التي يتعين مواجهتها، وانتهاء بوضع سياسة مندمجة بنهج تشاركي، والتي ستشكل الإطار المرجعي المشترك لجميع الفاعلين، وتنزيلها على شكل خطة عمل تنفيذية. كما يتطلب التنزيل الفعال لمثل هذه السياسة إرساء نظام مناسب للحكامة ووضع نظام للرصد والتقييم.

- مصادر المعطيات

البيانات والوثائق المتوفرة بمديرية الحكامة بوزارة الشؤون العامة والحكامة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يسلط الضوء على الجهود المبذولة لتصميم وتفعيل آليات التنسيق، والتي هي نتيجة عمليات تشاور وتنسيق طويلة مع جميع الأطراف المعنية.

- تعليق

تطور هذا المؤشر يجب أن يأخذ منحى الارتفاع .

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 11 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	25	14	39	25,32
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	17	14	31	20,13
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	45	39	84	54,55
المجموع	87	67	154	100

- جدول 12 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	63	61	124	80,52
المصالح اللاممركزة	24	6	30	19,48
المجموع	87	67	154	100

- جدول 13 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	63	61	124	80,52
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	24	6	30	19,48
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	87	67	154	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 14 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2021 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	28 604 250	151
المناصب المحذوفة	457 000	3
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	0
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	246 000	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 504 750	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	30 898 000	151
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	457 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	31 355 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 140 : دعم وقيادة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : دعم المهام

- النفقات الخاصة بالأقاليم الصحراوية (000 000 11 درهم، لمعدات والنفقات المختلفة)

- مصاريف تسيير وتحديث مصالح الوزارة (7414000 درهم، المعدات والنفقات المختلفة)

- مشروع 2 : تحديث مصالح الوزارة وتطوير الكفاءات

- تقوية الأمن المعلوماتي للوزارة من خلال وضع نظام لحفظ المعلومات وتأهيل الشبكة المعلوماتية (000 108 1 درهم ، المعدات والنفقات المختلفة)

- تقوية قدرات الموارد البشرية - التكوين المستمر- (184000درهم ، المعدات والنفقات المختلفة)

برنامج 122 : الحكامة والقدرة الشرائية والتعاون

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : حكامة السياسات العمومية

- المشروع 1 : تفعيل برنامج التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم انسجام وتقييم السياسات العمومية (000 000 1 درهم، الإستثمار)